



جامعة الملكة أروى  
Q A U

---

## اثر النظام الحزبي في الرقابة الادارية على اعمال الادارة

---

د/ اسامة احمد النعيمات  
د/ خالد خلف الدروع

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©2013

أثر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة  
(دراسة تطبيقية على المملكة الأردنية الهاشمية)

بحث

بقلم الدكتور / أسامة أحمد النعيمات  
أستاذ القانون الإداري المساعد  
كلية الحقوق - جامعة فيلادلفيا

و

الدكتور / خالد خلف الدروع  
أستاذ مساعد  
كلية القانون - جامعة جدارا

# الفصل الأول

## أنواع الأنظمة الحزبية المعاصرة

### ووظائفها

المبحث الأول : التطور التاريخي للأحزاب السياسية  
وتحديد المقصود بها .  
المبحث الثاني : اثر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية

المبحث الأول  
التطور التاريخي للأحزاب السياسية وتحديد المقصود بها

المطلب الأول: التطور التاريخي لظهور الأحزاب المعاصرة .  
المطلب الثاني: المقصود بالحزب السياسي .

## المطلب الأول

### التطور التاريخي لظهور الأحزاب المعاصرة

( بالنسبة للعالم الغربي وبعض دول الشرق الأوسط )

أفضل من تناول تحليل ذلك، بالنسبة للعالم الغربي، هو الفقيه الفرنسي موريس ديفرجيه ( Maurice Duverger ) في كتابه الشهير " الأحزاب السياسية" (Les partis politiques) حيث فرق في مقدمة هذا الكتاب، عن أصل الأحزاب ((L`origine des parties<sup>(1)</sup>، بين الوضع في القارة الأوروبية وإنجلترا، والوضع في الولايات المتحدة الأمريكية. فقال بالنسبة للقارة الأوروبية . عدا إنجلترا . إنها بصفة عامة لم تكن تعرف الأحزاب السياسية حتى منتصف القرن 19 تقريبا، حيث كان معروفا قبل ذلك فكرة جماعات الرأي فقط، ثم بعد الثورات ونمو الديمقراطية (النيابية) في أوروبا، وتقرير حق الاقتراع العام، مع التوسع في الاختصاصات البرلمانية و ظهور الجماعات البرلمانية أولا، ثم ظهور اللجان الانتخابية بعد ذلك، فقد تطور الأمر بالربط بين كليهما، مما أدى لنشأة نظام الأحزاب، حيث ساعد على ذلك عوامل عدة منها: جمعيات الرأي، النوادي الشعبية، الصحف، النقابات العمالية. الكنيسة، وجماعات المحاربين القدماء... الخ، مما أدى إلى تطور الأمر إلى أن وصل إلى غلبة نظام الأحزاب السياسية في التأثير السياسي، حتى قيل في النهاية، إن الديمقراطية النيابية هي " دولة الأحزاب " حسبما قدمنا.

وأما إنجلترا<sup>(2)</sup>، فقد اختلفت قليلا عن ذلك التطور، وإن انتهت إلى ذات النتيجة ، حيث ارتبطت نشأة الأحزاب فيها بالصراع الديني الذي نشأ عن انفصال الكنيسة الإنجليزية عن الكنيسة في روما، إذ ترتب على ذلك ظهور فريقين: فريق التوري (Tory). وينادي بالتسامح الديني مع غير إتباع الكنيسة الرسمية، وفريق الهويج (Whig) وينادي بالحرية الدينية للبروتستانت ( الذين هاجر معظمهم فيما

<sup>(1)</sup> راجع طبعة : p-23 et.s - 1976 - Librairie Armand Colin

<sup>(2)</sup> موريس ديفرجيه - ذات الموضوع .

بعد للولايات المتحدة الأمريكية (3)، حيث خفت حدة هذا الخلاف الديني المستعر فيما بعد، وانتقل الخلاف مع دخول القرن التاسع عشر إلى المسائل السياسية مما حول التوري إلى حزب المحافظين (conservative Party) والهويج إلى الأحرار (Liberal Party) ثم مع نشأة مؤتمر اتحاد التجارة و انعقاده عام 1899 تحت تأثير تعاليم الجمعية الفابية، نشأ حزب العمال (Labor Party) أيضا، الذي سرعان ما انتقل إلى الصدارة مع حزب المحافظين، حيث أصبحا الآن الحزبان الرئيسان في بريطانيا.

وأما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أوضح ديفرجيه(4). إن النظام الحزبي هناك نشأ نتيجة الخلاف بين الاتحاديين وغيرهم حول اختصاصات الحكومة المركزية، حيث ظهر الحزبان (الجمهوري Republican Party) و (الديمقراطي Democratic party) نتيجة الخلاف حول تقوية هذه الاختصاصات (الجمهوريون) أو التقليل منها (الديمقراطيون) حيث مع التطور والواقع، اندثر تقريبا هذا الخلاف، أو لم يعد في حدته الأولى، ومع ذلك أستمر هذان الحزبان الكبيران في الحياة السياسية الأمريكية، لظهور اعتبارات جديدة تدعو إلى بقائهما أهمها: المساهمة في الحملات الانتخابية، سواء انتخابات الكونجرس، أو انتخابات الرئاسة، أو الانتخابات المحلية.

وأما في الشرق الأوسط فقد نشأت الأحزاب السياسية لتطورات شتى، غالبها ما ارتبط بمكافحة السيطرة التركية، أو بمكافحة ما تلاها من الاحتلال الأوربي (على سبيل المثال: مصر- سوريا- الأردن) (5)، أو نتيجة لطريقة نشأة الدولة ذاتها (إسرائيل) (6)، دون أن يغفل في ذلك أبداً أثر الحركات الدينية الإسلامية في نشأة

<sup>3</sup> راجع بعض التفاصيل الهامة في ذلك وأثره في النظام الوظيفي في الولايات المتحدة الأمريكية في : د. هاني الدرديري : حقوق وواجبات الموظف العام (محاضرات ألقيت بقسم الدراسات العليا - كلية الحقوق جامعة القاهرة ) 2011- 2012 - الباب المتعلق بأثر التطور التاريخي/ السياسي في نشأة نظم الوظيفية العامة .

<sup>4</sup> (الموضع السابق .  
<sup>5</sup> سنشير إلى ذلك بتفصيل أكثر بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية في الفصل الثاني المتعلق بالدراسة التطبيقية المتعلقة بها .

<sup>6</sup> ( لتفاصيل في ذلك راجع : د. عبد الحميد متولي : نظام الحكم في إسرائيل (وتشمل الكلام عن الأحزاب ومبادئها وأثار حرب أكتوبر عليها ) - منشأة المعارف - 1979 - مواضع متفرقة ،

الأحزاب السياسية ذات المرجع الديني الإسلامي (على سبيل المثال: الإخوان المسلمون، وحزب التحرير الإسلامي<sup>(7)</sup>).

## المطلب الثاني

### المقصود بالحزب السياسي أو تعريفه

تطور المقصود بالأحزاب السياسية تبعاً للزمن والدول التي نشأت فيها حسبما قدمنا، ثم أوضح فالين "Valin"<sup>(8)</sup> فيما بعد، أن الحزب السياسي (le parti politique) هو: "جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين، قد يكون مفصلاً أو يكتفي فيه بوضع الخطوط العامة".

كما نقل كذلك "Benjamin Constant" أن الحزب هو: أشخاص يعتقدون ذات عن المذهب السياسي

"Une union d'hommes qui profèrent la même doctrine politique" وكذلك عن H.kelsen أن الأحزاب السياسية هي: "تكوينات تجمع أشخاصاً لهم نفس الرأي، تضمن لهم التأثير الحقيقي على إدارة الشؤون العامة".

ولم يخرج الفكر العربي عن هذا المعنى تقريباً لتعريف الحزب السياسي، حيث نجد الدكتور ابراهيم درويش يقول بأنه<sup>(9)</sup>: "مجموع من الأفراد مكون لبناء

---

وأيضاً: أ/ ضياء الحاجري، إسرائيل من الداخل، مكتبة ابن سينا - 1992 - مواضع متفرقة، وأيضاً: د. فوزي طایل: النظام السياسي في إسرائيل - مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية - سلسلة الدراسات الخامسة 1989 - مواضع متفرقة كذلك.

<sup>(7)</sup> راجع بالنسبة للإخوان المسلمين: د. زكريا سليمان بيومي: الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية (1928-1948) - (رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث) جامعة عين شمس ذو الحجة 1398 - نوفمبر 1978 - مكتبة وهبة - ط أولي 1399 - 1979 - مواضع متفرقة. و د. ريتشارد ميتشيل: الإخوان المسلمون - ترجمة عبد السلام رضوان ومني أنيس - مكتبة مدبولي ط. ثانية 1985 - مواضع متفرقة.

وبالنسبة لحزب التحرير: راجع تفاصيل نشأته وتطوره في موقعة الرسمي:

www.hizb-ut-tahrir.org

<sup>(8)</sup> في كتابه: الأحزاب ضد الجمهورية - باريس 1948 - ص 15 وما بعدها، مشار إليه في د. سليمان الطماوي: النظم السياسية والقانون الدستوري (دراسة مقارنة) - 1988 - ص 257.

<sup>(9)</sup> في كتابه: الدولة (نظريتها وتنظيمها) - سنة 1969 - ص 373.

سياسي لتحقيق أهداف معينة عن طريق السلطة السياسية، وذلك وفق العقيدة التي تحكم سلوكه، وبما يتضمنه من سلطة صنع القرارات ."

كما نجد صاحب القاموس السياسي<sup>(10)</sup> يذهب إلي تعريف الحزب السياسي بأنه: " جماعة منظمة من المواطنين متفقة على تنفيذ مبادئ سياسية معينة إذا تولت السلطة، وذلك في حال نجاح ممثليها في المجالس النيابية "، حيث يضيف: إنه لهذا كانت الأحزاب السياسية من أركان الأنظمة الديمقراطية بمفهومها التقليدي (الديمقراطية الغربية) باعتبار أن الأحزاب هي التي تقوم بإبراز المبادئ والأهداف القومية من اجتماعية واقتصادية وسياسية وتعمل على توعية الجماهير، وبلورة آرائهم السياسية، فضلا عن أن النظام الحزبي يسمح بقيام معارضة تحول دون استبداد حزب الأغلبية بالسلطة، ذلك أن الديمقراطية لا تقوم فقط على أساس حكم الأغلبية بل على حرية النقد التي تباشرها الأقلية الحزبية، وبالتالي تتعدم هذه الخصائص في حالة نظام الحزب الواحد الذي تصطنعه بعض الحكومات لفرض مشيئتها عن طريق الدعاية الشعبية، كما كان نظام الحكم الفاشي والنازي وكذلك نظام الحكم في الدول الشيوعية.

وأما الدكتور / محمد الشافعي أبو راس<sup>(11)</sup> فقد أضاف لذلك تفصيلاً مميّزاً نقتبسه ، ويقول فيه :

**[ نرى أن الحزب السياسي: " مجموعة من الأفراد يلتقون حول مبادئ وأفكار وأهداف ويسعون للبقاء في كراسي الحكم أو الوصول إليها بالطريق الديمقراطي وضعا لهذه المبادئ والأفكار والأهداف موضع التنفيذ". ومن هذا التعريف يتضح أن الحزب تجمع اختياري رضائي، فلا يسمى حزبا ذلك التجمع الذي يقيمه حاكم أو سلطان بالقوة والقهر أو بالترغيب والمنح، وما ذلك إلا لأن هذه المجموعة لا تكون حزبا سياسياً إلا إذا كان تجمعها**

<sup>10</sup> وضع أحمد عطية - كلمة " أحزاب سياسية " .

<sup>11</sup> ( راجع له : نظم الحكم المعاصرة ( دراسة مقارنة في أصول النظم السياسية ) - الجزء الأول ( النظرية العامة في النظم السياسية ) - عالم الكتب 1984 - ص 588 .

حول أفكار ومبادئ وأهداف، وهي أمور لا يتم التجمع حولها إلا بعد التأمل فيها والافتناع بها، الأمر الذي يعني ضرورة قيام الحزب بإرادة أعضائه واختيارهم ولا يكفي أن يتجمع الأعضاء حول أهداف وأفكار ومبادئ للقول بقيام حزب سياسي، وإنما يجب أن يكون تحقيق هذه الأهداف والمبادئ والأفكار من خلال سلطات الدولة العامة، الأمر الذي يعني أن يسعى الحزب إلى الوصول إلى كراسي الحكم في الدولة، ليقع في مواقع السلطة، فيستطيع بذلك تحقيق آماله وأهدافه وأفكاره. ولكي يكون الحزب سياسياً، فإنه يجب أن يكون في سعيه للبقاء في كراسي الحكم، أو الوصول إليها إن كان خارجها، منتهجاً الطريق الديمقراطي السلمي المتمثل في خوض الانتخابات والانتصار فيها، فإن اعتنق التنظيم سياسة العنف والعصيان والتمرد، للقفز على كراسي الحكم، فإن التنظيم لا يكون حزباً سياسياً.]

وعلى العموم فيمكننا القول في النهاية، إن الحزب السياسي هو: " تجمع سياسي معترف به طبقاً لدستور معين، بهدف السعي لتولي السلطة لتطبيق برنامج سياسي إقتصادي، واجتماعي معين، يؤمن به هذا التجمع السياسي".  
والقصد من هذا التعريف، أن نبرز دور الإعتراف الدستوري بالأحزاب (سواء كان الدستور مكتوباً أو عرفياً)، ليكون ذلك أساس مشروعيتها وتميزها في النظام الديمقراطي عن الأحزاب الأخرى التي تعتمد في نشأتها على الارتباط بالسلطة، أو الارتباط على العكس، بالعنف للوصول لهذه السلطة، مما يجعلنا في مرحلة الثورة لا مرحلة سيادة النظام الحزبي ذاته.

والأحزاب السياسية بهذا المعنى الدستوري، تعد ظاهرة حديثة، وهي ربيبة الديمقراطية التي تقدر الحريات العامة، كحرية الرأي والاجتماع والنقد وغيرها مما يساعد على تحقيقه وجود هذه الأحزاب السياسية<sup>(12)</sup>. بل لا وجود في الواقع لهذه الحريات السياسية إلا بوجود الأحزاب كأساس رئيس لممارستها.



وهذه الأحزاب السياسية المشروعة دستورياً، هي التي سنتناول في المبحث الثاني: أثرها فيما بعد على الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة، كنقطة جديدة جديرة بالبحث والدراسة لأهميتها التامة من الناحية الواقعية حسبما قدمنا.

## المبحث الثاني

### أثر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية

المطلب الأول : التأثير الحزبي المباشر في مجال الوظائف الإدارية والرقابة عليها.  
المطلب الثاني : التأثير الحزبي في الرقابة الإدارية عن طريق الأداء البرلماني والرأي العام .

#### المطلب الأول

##### التأثير الحزبي المباشر في مجال الوظائف الإدارية والرقابة عليها

ويكون ذلك في مجال الوظائف الإدارية ذاتها من: تخطيط، تنظيم، وتنفيذ، وما يلحق بهم من رقابة إدارية بالطبع.

ويقصد بالتخطيط الإداري بمعناه الواسع<sup>(13)</sup>: التصميم المنطقي وليس الارتجال، قبل الإقدام على تنفيذ عمل معين.

وهو بهذا المعنى عمل ذهني يسبق التنفيذ المادي، الذي بلا شك يتأثر تماماً بهذا التخطيط ومدى دقته.

وجميع الأحزاب تضع الخطط الإدارية المناسبة مسبقاً في برامجها ليتم انتخابها على أساسها، وبعد الفوز بالحكم يصبح الحزب أو الإئتلاف الحاكم، هو

<sup>13</sup> د. فؤاد العطار : مبادئ علم الإدارة العامة – مرجع سابق – ص 172 .

الأمين على تنفيذ هذه الخطط، وبمقدار الصدق والشفافية والأمانة الحزبية في هذا المجال، يكون التنفيذ الواقعي لهذا التخطيط المسبق، والعكس صحيح.

وأما التنظيم الإداري فيقتضي أن توزع النشاطات التي تضطلع بها جهات الإدارة، إلى وحدات، وأن يحدد القائمون بكل عمل من الأعمال المنوعة في كل وحدة، وبيان الرابط بين القائمين بهذه العمال تبعاً لواجباتهم ومسئولياتهم.

وتبدو أهمية عملية التنظيم في مدى إفادة الجهاز الإداري من القوى البشرية والمادية التي يملكها، وتزداد هذه الأهمية كلما اتسع الجهاز الإداري<sup>(14)</sup>، والحزب أو الأحزاب الحاكمة هي الأمانة في هذا المجال أيضاً.

وأما التنفيذ الإداري، فمن البداهة انه وضع ذلك التخطيط والتنظيم موضع التنفيذ، وهنا يتم ترجمة الخطط والتنظيمات النظرية واقعياً، ويكون ذلك هو المحك العملي الواقعي لا على صدق وشفافية التخطيط والتنفيذ فحسب، وإنما على مدى الانحراف من عدمه في مجال التنفيذ.

## المطلب الثاني

### التأثير الحزبي في الرقابة الإدارية عن طريق الأداء البرلماني والرأي العام

#### أولاً: التأثير عن طريق الأداء البرلماني:

يختلف هذا التأثير بحسب البيئة الحزبية والنظام الحزبي معاً. فإذا كانت البيئة الحزبية سليمة، فإنها قد تجبر ما في النظام الحزبي من عوار إن وجد. وأما إن لم تكن كذلك، فإن التأثير الحزبي السلبي في مجال الرقابة الإدارية يأخذ المظاهر الآتية بحسب النظام الحزبي الموجود:

أ- ففي حالة الحزبين الكبيرين: يكون التأثير السلبي فيما يعرف بسياسة "الغنائم للمنتصر"، والذي عرفته الولايات المتحدة ذاتها إلى عهد قريب، حيث إذا فاز أحد الحزبين الجمهوري أو الديمقراطي فإنه كان يعمد إلى تحويل ما يستطيع من الوظائف

<sup>14</sup> ( نفسه - ص 51.

إلى الحزب الفأئر وأنصاره في الأنتخابات، بحجة أن ذلك من لزوم تنفيذ سياسة الحزب المنتصر، حتى أوشكت الوظائف العامة أن تصبح في أغلبها وظائف حزبية مؤقتة (15).

ب- وأما في حالة الأحزاب المتعددة المتقاربة في القوة، فإن التأثير السلبى يأتي من ناحية أن كل حزب يحاول من جانبه التأثير في الإدارة والرقابة على أعمالها إن لم يكن في صالحه فعلى الأقل ضد الأحزاب المنافسة ليضعفها، مما يجعل الإدارة ذاتها في مناخ غير ملائم للإبداع، بل وحتى التنفيذ تحسباً لموقف المنتصر من هذه الأحزاب الذى قد يحمل إبداعها لظنون أو وشايات معتادة في هذه الأحوال، على أنها كانت ضده أو بغرض إناح الحزب أو الأحزاب المنافسة.

ج - وأما في حالة الحزب المسيطر فهنا يكون التأثير السلبى كأخطر ما يكون، لأنه من الناحية الواقعية، فإن هذا الحزب يستطيع أن يمارس استبدادا حزبيا، يتمثل في قيامه، باعتباره الحزب الفأئر، بتشكيل الحكومة، مع سيطرته عن طريق نائبيه أيضا على البرلمان، وبامتلاكه لقدرتى التشريع والتنفيذ على هذا النحو، فإنه يملك التأثير في القضاء وفي الإدارة وفي كل رقابة على أعمالها أيضا، بما يملكه من استبداد الجمع بين سلطتى التشريع والتنفيذ معا.

### ثانيا: التأثير عن طريق تحريك الرأي العام:

فإذا كان من المفترض أنه يصعب أن يؤثر الرأي العام في أحكام القضاء، لما له من حصانة واستقلال وتمرس طويل على عدم التأثر بما هو خارج الأوراق والمستندات والأدلة والقرائن المطروحة أمامه، فإن هذا ليس هو ذات الشأن تماما بالنسبة للرقابة الإدارية التى لا تتمتع بهذه المعطيات، أو على الأقل ليست لها بذات القدر المقرر للقضاء، مما يجعل التأثير فيها عن طريق تحريض الرأي العام ضدها بواسطة الحزب أو الأحزاب ذات المصلحة أمراً ليس مستبعدا.

(15) للمزيد، راجع: د. سليمان الطماوى: الوجيز في الإدارة العامة - 1980، ص 198 وما بعدها.

## الفصل الثاني

### أثر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية في المملكة الأردنية الهاشمية

المبحث الأول : الواقع الحزبي الحالي في المملكة .  
المبحث الثاني : تأثير الأحزاب السياسية في الرقابة الإدارية في المملكة .

#### المبحث الأول الواقع الحزبي الحالي في المملكة

المطلب الأول : التطور التاريخي لظهور الأحزاب  
وتطورها في المملكة.  
المطلب الثاني : النظام الحزبي الحالي للأحزاب في المملكة.

#### المطلب الأول التطور التاريخي لظهور الأحزاب وتطورها في المملكة ( 16 )

---

<sup>16</sup> ( يمكن مراجعة :  
- د. عصام السعدي : التطور السياسي للأردن - ط1 عام 1993 .  
- د. محمد مصالحة : التجربة الحزبية السياسية في الأردن - دار وائل للطباعة والنشر -  
ط1 عام 1999 .

## المرحلة الأولى: البداية والنشأة:

تعود بدايات الحياة الحزبية إلى مطلع العشرينات من القرن الماضي، حتى أن بعضها نشأ قبل ولادة الدولة في آذار 1921. وكانت الأحزاب الأولى التي نشأت في إمارة شرقي الأردن ذات توجهات سياسية تتجاوز الواقع الأردني، إذ كانت تتطلع إلى تحرير سورية من النفوذ الفرنسي وإقامة دولة عربية مستقلة تشمل سورية الطبيعية أي سورية الحالية ولبنان والأردن وفلسطين.

والأحزاب السياسية العاملة في شرقي الأردن قبل نشوء الإمارة هي:

أولاً: حزب العربية الفتاة (1918).

ثانياً: حزب الإتحاد السوري (كانون الأول 1918)

ثالثاً: حزب العهد السوري (نهاية العهد العثماني)

رابعاً: حزب الاستقلال العربي (1919).

خامساً: الحزب الوطني السوري (كانون الثاني 1920)

ثم مع تأسيس إمارة شرقي الأردن في عام 1921 تأسست أحزاب أردنية عديدة خلال الفترة 1921-1945 منها: حزب أم القري 1921، حزب أحرار الأردن 1921، حزب العهد العربي 1921، جمعية الشرق العربي 1923، حزب الشعب (المعارض) 1927، حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني 1928، الحزب الحر المعتدل 1930، حزب العمال الأردني 1931، حزب التضامن الأردني 1933، جمعية الشباب الأردني المثقف 1933، الحزب الوطني الأردني 1936، حزب الإخاء الوطني 1937، حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني 1944.

---

- د. عبدالله الطويلة : الحياة النيابية الأردنية ومراحل تطورها - منشورات دائرة المطبوعات والنشر عام 2010.

- مركز القدس للدراسات السياسية : الأحزاب السياسية الأردنية - ط . 2003 .

## المرحلة الثانية: بعد انهيار نفوذ بريطانيا نتيجة هزيمتها في الحرب العالمية الثانية:

إذ نظراً لتزايد العداء لها، وتنامي النزعات الاستقلالية في العالم العربي، إضافة إلى اتساع التعليم وازدياد عدد المثقفين وبداية تبلور طبقة وسطى، فقد ساعد كل ذلك على توفير أساس اجتماعي لنشوء أحزاب سياسية حديثة. وفي هذه الفترة، بالذات نشأت جماعة الإخوان المسلمين، كما بدأت تتشكل الأحزاب الوطنية ذات التوجهات الإصلاحية والليبرالية (الحزب الأردني وحزب الشعب الأردني) والجماعات القومية كحزب البعث العربي، كما نمت أرضية ملائمة لنشوء تيار يساري " الخلايا الشيوعية".

## المرحلة الثالثة: بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (1948) وضم الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية:

حيث أملي هذا الوضع إدخال إصلاحات سياسية على النظام السياسي الأردني ووضع دستور جديد (1952)، كما صدر قانون الأحزاب السياسية رقم (15) لسنة 1955، واشتملت هذه المرحلة على مجموعة الأحزاب الأردنية التي نشأت بعد الاستقلال مثل:

1. حزب النهضة العربية.
2. حزب الشعب الأردني.
3. حزب الاتحاد الوطني.
4. الحزب العربي الأردني واللجنة الوطنية.
5. الحزب الوطني الاشتراكي.
6. حزب الأمة.
7. الحزب العربي الدستوري.
8. حزب البعث.
9. حركة القوميين العرب.
10. الناصرية.

11. الحزب القومي السوري الاجتماعي.

12. جماعة الاخوان المسلمين.

13. حزب التحرير.

14. الحزب الشيوعي الأردني، وغيره من التنظيمات العمالية.

واستمرت هذه المرحلة حتى صدور قرار حظر الأحزاب السياسية في الأردن في 25 نيسان 1957، وكان ذلك بداية لمرحلة العمل السياسي السري.

### المرحلة الرابعة: منذ عام 1957 إلى عام 1967:

حيث تميزت هذه المرحلة بالعمل السري والثورات مثل ثورة الشوبك والكرك، كما شكلت فيها العديد من البرلمانات التي لا تعبر بشكل كامل عن مصداقية شعبية أو ديمقراطية، مما لا فائدة من الاستطرد فيه فيما نحن بصدد.

### المرحلة الخامسة: منذ هزيمة يونيو 1967 وحتى 1989:

حيث تعطلت الحياة النيابية تقريباً في هذه المرحلة نتيجة هزيمة 1967، وسقوط الضفة الغربية تحت قبضة الاحتلال الصهيوني، حيث خضعت البلاد بعد ذلك مجدداً لحالة الطوارئ وقوانين الدفاع والأحكام العرفية، وجري تبعاً لذلك التجديد للمجلس النيابي القديم ليواصل مهماته بدلاً من إجراء انتخابات عامة في الضفة الشرقية.

كما ساهم في هذه الحالة أيضاً قرارات الرباط 1974، التي أكدت على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وعلي حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، والتي قبل بها الأردن، جاءت هذه القرارات بمثابة سبب جديدة لحل البرلمان، وتعليق الحياة النيابية، بسبب ما ذكر عن أشكال قانوني دستوري ناجم عن قرارات الرباط وما يتعلق بمستقبل ومصير الضفة الغربية.

وحيث إنه ليس من المفيد كثيرا في بحثنا أن نستطرد فيما كان، فإننا ننتقل الآن إلى ما يهمنا وهو المرحلة الحالية للأحزاب الأردنية، أو النظام الحزبي الحالي في المملكة.

## المطلب الثاني

### النظام الحزبي الحالي في المملكة

يمكن القول إن هذه المرحلة تبدأ منذ عام 1992، إذ رغم إن عملية التحول الديمقراطي قد بدأت مع إنتخابات 1989، إلا أن العودة العلنية للأحزاب إلى الساحة السياسية قد تاخرت حتى عام 1992 حين صدر قانون الأحزاب رقم 32 لسنة 1992، وفي ظله ظهرت الأحزاب الآتية:

- أحزاب التيار السياسي:

الأحزاب القومية :

-البعث العربي الاشتراكي الأردني

-البعث العربي التقدمي

-العربي الديمقراطي الأردني

-جبهة العمل القومي

الأحزاب الدينية:

جبهة العمل الإسلامي

-الحركة العربية الإسلامية (دعاء)

الأحزاب الماركسية اليسارية:-

- الشيوعي الأردني

-الديمقراطي الاشتراكي الأردني

-الشعب الديمقراطي الأردني حشد

-الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني

-الحرية



## الأحزاب الليبرالية/الوسطية:

- العهد الأردني
- التقدم والعدالة
- التجمع الوطني الأردني
- الوطن
- اليقظة
- الوحدوي العربي الديمقراطي (وعد)
- المستقبل
- الوحدة الشعبية (الوحدويون)
- ال جماهير العربية الأردني
- الجبهة الأردنية العربية الدستورية

وإضافة إلى التيارات السابقة، لا بد من الإشارة إلى كون عدد من الأحزاب الأردنية التي ظهرت منذ هذه الفترة تعتبر امتداداً لبعض المنظمات الفلسطينية، ولا سيما حزب "الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني" الذي يشكل امتداداً لمنظمة الجبهة الشعبية، وحزب "الشعب الديمقراطي الأردني" الذي يشكل امتداداً لمنظمة الجبهة الديمقراطية.

ورغم إنه جرت بعد ذلك إنتخابات 1997 إلا أن الأولي أن نركز هنا علي الانتخابات التي تلتها في 2003، باعتبارها الأكثر قرباً لما نحن فيه الآن، وما يهمننا استخلاصه في هذا الصدد.

### - انتخابات عام 2003:

جرت هذه الانتخابات في ظل استمرار العمل بآلية الصوت الواحد المثيرة للجدل، ورغم ذلك فإن أياً من الأحزاب الأردنية لم يعلن مقاطعته لهذه الانتخابات. ويمكن التمييز داخل الأحزاب التي أعلنت مشاركتها في هذه الانتخابات من خلال طرح مرشحين أو دعم مرشحين مستقلين، بين اتجاهين رئيسيين: الاتجاه المعارض الذي يضم في الأصل الأحزاب المنضوية ضمن لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية، والاتجاه الوسطي القريب من السلطة كالاتي:

## الاتجاه المعارض:

- جبهة العمل.
- جبهة العمل الإسلامي.
- التيار الوطني.
- الشيوعي الأردني
- الشعبية الديمقراطي.
- البعث العربي التقدمي.
- الحركة القومية الشعبية.
- جبهة العمل القومي التقدمي.
- حقوق المواطن

## الاتجاه الوسطي (القريب من السلطة):

- تجمع الإصلاح الديمقراطي.
- النهضة.
- الوسط الإسلامي.
- الرفاه.
- المستقبل.
- اليسار الديمقراطي.
- حركة لجان الشعب الأردني.
- المجلس الوطني للتنسيق الحزبي:
- الدستور.
- دعاء.
- الأمة.
- الأجيال.
- الخضر.

وكان عدد المرشحين الحزبيين في هذه الانتخابات 54 مرشحاً من أصل 800 مرشح على مستوى المملكة ككل، وبما نسبته 6% من مجموع المرشحين، وهي

نسبة تعبر عن ضعف التأثير الحزبي، خصوصاً أيضاً في ظل أن مجلس الأعيان يتم تشكيله بالتعيين .

ولا يزال الأمر في مجمله علي هذا النحو حتي الآن، وإن كنا نستكمل ذلك بتناول التطور التشريعي الذي حدث في هذا المجال، سواء في مجال الدستور أو قانون الأحزاب الحالي:

أ- في الدستور:

**المادة 16 ( 2 ، 3 ):**

2 - للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.  
3- ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها.

**ب - في قانون الأحزاب الحالي رقم (16) لسنة 2012**

المادة 3-

يعتبر حزباً كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسس وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية .

المادة 4-

أ- للأردنيين الحق في تأليف الاحزاب والانتساب اليها وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون.

ب- للحزب الحق في المشاركة في الانتخابات في مختلف المواقع والمستويات.

المادة 5-

أ- يؤسس الحزب على أساس المواطنة والمساواة بين الأردنيين والالتزام بالديمقراطية واحترام التعددية السياسية.

ب- لا يجوز تأسيس الحزب على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو فئوي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل.

ولتدعيم ممارسة هذا الحق، فقد صدر أيضاً قانون الهيئة المستقلة للانتخاب لسنة 2012، التي تشرف على العملية الانتخابية وتديرها في كل مراحلها، كما تشرف على أي إنتخابات أخرى يقرها مجلس الوزراء وفق أحكام التشريعات النافذة، (مادة 2/67 من الدستور<sup>17</sup>) (ومادة 4 من قانون الهيئة) كما تلتزم الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامّة بتقديم جميع أنواع الدعم والمساعدة التي تطلبها الهيئة لتمكينها من القيام بالمهام والمسؤوليات المناطة بها وفق أحكام هذا القانون والتشريعات النافذة الأخرى بما في ذلك تزويدها بأي معلومات ووثائق تراها لازمة (مادة 5/أ من قانون الهيئة).

كما صدر أيضاً قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012 ليكون تدعيماً آخرًا لانتخابهم بالشفافية الممكنة.

---

<sup>17</sup> ( بموجب التعديل المنشور في العدد 117 بتاريخ 10/1 / 2011 من الجريدة الرسمية .

## المبحث الثاني

### تأثير الأحزاب السياسية في الرقابة الإدارية في المملكة

المطلب الأول: مجال التأثير الحزبي في الرقابة الإدارية .

المطلب الثاني: تقويم النظام الأردني في مجال العلاقة بين الأحزاب والرقابة الإدارية .

### المطلب الأول

#### مجال التأثير الحزبي في الرقابة الإدارية

إتضح لنا مما تقدم أنه بأدني التأمل فإن الأحزاب السياسية في المملكة ليس لها ذات التأثير الذي تمارسه الأحزاب السياسية في أنظمة الحزب الواحد والحزبين الكبيرين، أو الحزب القائد ( المسيطر).

وغاية ما للأحزاب السياسية في المملكة من دور في هذا المجال هو التأثير غير المباشر في مجال الصلات الشخصية مع الدائرة الملكية أو مجلس الأعيان، وكذلك دورها المتصور في مجال الرأي العام وتأثيره غير المباشر بدوره في هذا المجال.

وهذا بالطبع مع ما يمارس في مجال الصلات الشخصية مع رئيس الوزراء والوزراء، وجهات الرقابة، أو في مجال الممارسة الرقابية في مجلس النواب طبقاً لما قدمنا فيه ما هو مستوفي.

وقد يسرع البعض، فيصور ذلك علي أنه نتيجة لعدم تطور النظام الحزبي في المملكة بشكل كاف، ولكننا نود أن نتمهل في إبداء رأينا في هذا المجال باستعراض ميزات وعيوب التجربة الأردنية في هذا المجال في المطلب التالي.

## المطلب الثاني

### تقويم النظام الأردني في مجال العلاقة بين الأحزاب والرقابة الإدارية

أولاً: ميزات النظام الأردني:

رغم إن أدولف هتلر كان ديكتاتوراً، وهو بالقطع كذلك، إلا أن هذا لا يمنع من تأمل ملاحظاته في مجال الأحزاب السياسية والعمل البرلماني، علي الأقل كناقذ ومراقب للنظام الآخر، حيث نجده يتساءل بعد زيارته المتكررة للبرلمان في فيينا ، فيقول (18):

" وكنت دائماً أ طرح علي نفسي الأسئلة التالية:

1. هل يعتبر تحمل مسئولية عمل ما مجرد استقالة الوزارة التي قامت به أو حل البرلمان؟
  2. هل يجوز أن تعتبر الأكثرية مسئولة عن قرار تتخذه؟
  3. هل هناك معنى للمسئولية إذا لم يتحملها شخص معين؟
  4. كيف يجوز عملياً اعتبار رئيس حكومة مسئولاً عن أعمال فرضتها مشيئة أو توجيه عدة أشخاص؟
  5. إذا أخفق رجل الدولة في استمالة الأكثرية فهل يعد ذلك دليلاً علي عدم انعدام أهليته للحكم؟
  6. ألا يترتب علي مبدأ الأكثرية في نظامها البرلماني القضاء علي فكرة انحصار المسئولية برئيس؟
- وهكذا فإن تقديم سلطة الأكثرية علي سلطة الفرد قد تؤدي إلي الاستعاضة عن الرئيس بالعدد، ويتكرر للمبدأ الأرستقراطي الطبيعي الذي يحيل الأمور إلي النخبة.

كما يقول (19):

---

(18) في كتابه : كفاحي ( حياته ، أفكاره ، مبادئه ، أهدافه ) – ترجمة وإعداد وتلخيص أمل رواش – مكتبة ابن سينا – ط. 2005 – ص 24 ، 25 .

(19) ذات الموضوع .

"وأظن كذلك أن الأكثرية البرلمانية تمثل (أحياناً) مجرد ثرثرة فارغة، وأن المجلس النيابي قد يخلو من الكفاءات، وأنه من المشين أن يستجدي الزعيم . قبل أن يتخذ أى قرار- موافقة الأكثرية علي هذا القرار، وكذلك تتسم الأكثرية في البرلمان بالبله والجبن، وبأنهم مائة دماغ أجوف لا يعادلون عقلاً واحداً فذاً .....

وفى البرلمان لم تقع عيناى إلا على الطامحين للمناصب والوظائف المرموقة فى الدولة، وعلى السد المنيع الذي يقيمه الوصوليون والانتهازيون الذين يفرعون من أية حركة تتادى بالإصلاح ."

ومع أن هذا الكلام هو يقيناً من خصم الديمقراطية، إلا أننا لا نود أن نكون مثاليين إلى درجة أن نتصور أنه غير واقعى تماماً بل كثير ما نجد له شواهد عديدة فى بعض التطبيقات.

ومن يقرأ كتاب: أبعاد اللعبة الانتخابية لبهي الدين حسين<sup>(20)</sup>، عن الواقع الإنتخابي المصري في الفترة التي تناولها ( 1979 - 1984 )، لاستخلص من ذلك أن ملاحظات " أدولف هتلر" يمكن أن تصدق في تطبيقات كثيرة ليست التجربة المصرية عن الفترة المشار إليها هي وحدها فقط التي تصدق عليها.

وما نريد أن نخرج به من ذلك، أن التجربة الحزبية محدودة الدور في المملكة، قد تكون ميزتها الكبرى هو حماية الحياة السياسية الأردنية من مثل ما ذكره أدولف هتلر، إذ لا شك أن عدم القفز فى التجربة الأردنية فوق الحقائق الموضوعية: سياسياً، إقتصادياً، و إجتماعياً له ما يبرره تماماً فى هذا الظرف التاريخي الموضوعى الذى تمر به المملكة.

ولعل السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، قد عبر عن هذا المعنى بدقة فى ظروف مشابهة حين قال<sup>(21)</sup>: " إنهم فى التجربة العمانية يسيرون بخطى متدرجة، تتناسب مع واقعهم المحلى، وتسعى نحو محالفة روح العصر، ولكن ليس بأسلوب الطفرة الذى يمكن أن يضر تجربتهم الوليدة ، ولا يفيدها ! ."

<sup>20</sup> ( طبعة دار العالم الجديد - القاهرة 1984 .

<sup>21</sup> ( فى العيد الوطني عام 1985 .

## ثانيا العيوب:

1- **عدم وجود نظام حزبي تنافسي:** حتي إنه لا يمكن التأكيد بوجود أحزاب بالمعنى العلمي للكلمة في الأردن بسبب عدم وجود هذا النظام الحزبي التنافسي ، بل هي أقرب إلي أن تكون جماعات نخبوية، يجتمع أغلبها علي قائد رمز مقيد بالصورة الذهنية عنه لدي الأعضاء أكثر ما هو مقيد بمبادئ وبرامج تنافسية يدين بها سائر الأعضاء.

2- **التعدد الحزبي الكبير:** فبالمقارنة للتعداد، فلا شك أن هذا التعدد الحزبي في المملكة ، يعبر عن تشرزم أكثر منه تعبيراً عن نضج سياسى مطلوب. وأخطر ما تصاب به الحياة السياسية في دولة ما هو إعجاب كل ذي رأي برأية إلي الحد الذي لا يبصر معه كل فريق ما يمكن أن يكون من نقاط التلاقى الإيجابية مع الفرقاء الآخرين.

3 - **التفاوت في قوة الأحزاب:** لنشأتها فى ظل نظام سياسى غير تنافسى جعل من الصعب الحكم على جدارة كل حزب من هذه الأحزاب بموضوعية. كما أن كثرة عدد الأحزاب مقروناً ببعد المسافة الفكرية والتنظيمية بين العديد منها جعل إمكانية تشكيل تحالفات انتخابية بينها أمراً غير ممكن، وإن تم ذلك فسيكون فى الغالب تحالفات مصطنعة وغير مستقرة، خصوصاً بعد أن أدبت طبيعة المرحلة السابقة إلي أن هذه الأحزاب لم تتطلق من نفس خط البدء، وإنما حظي بعضها بالرعاية أو الحماية أو الدعم غير المباشر، وفي مرحلة لم تكن فيها الساحة متساوية أمام الجميع، حتي نتج عن ذلك حصول بعضها علي أفضلية واقعية حيال البعض الآخر دون أن يكون ذلك راجعاً إلي الوضع التنافسي لبرامجها.

4 - **عدم وضوح المدى الزمني لتطور التجربة الحزبية:** فرغم ما نذكره من عيب التشرزم والتعدد الحزبي الكبير الذي يتضمن بلا شك بعض الأحزاب الهشة، فإن علاج ذلك لا يكون إلا بمزيد من التطور والتطوير نحو نظام حزبي موضوعي فاعل، تكون له فوائده في تطوير البيئة السياسية بعامه، وكذا ممارسة المشاركة في الحكم، والرقابة بأنواعها المختلفة، بأسلوب سديد، وأهداف موضوعية مخصصة.

خاتمة



استعرضنا في هذا البحث فصلين كانت كلها تهدف إلى مناقشة نقطة جديرة بما يبذل فيها من عناء، وفيها محاولة للاهتمام بالجوانب الواقعية في الدراسات السياسية والدستورية والإدارية، وليس الوقوف عند الجوانب النظرية المدرسية فحسب.

**وكان أهم ما خرجنا به من هذا البحث الآتي:**

**أولاً:** إن الحياة السياسية المعاصرة في أي دولة بغير أحزاب هو أمر غير متصور.  
**ثانياً:** إن الأحزاب السياسية هي قاطرة الرأي العام، وتؤثر فيه أكثر مما تتأثر به، ومن هنا يأتي دورها الهام في المشاركة السياسية.

**ثالثاً:** إن الأحزاب السياسية جميعها، لها جانب ظاهر، وجانب باطن لتحقيق أهدافها السياسية، وإذا لم يصاحب ذلك الجانب الباطن إخلاص شديد في العمل للصالح العام وليس للمصلحة الحزبية الضيقة فإنها قد تستغل ذلك في الإضرار بأركان رئيسة في المجتمع، من أهمها: الرقابة الإدارية موضوع هذا البحث.

**رابعاً:** كما أن مستوى البيئة السياسية العامة له تأثير واضح في سلوك الأحزاب على هذا النحو أو ذلك، لما سبق أن بيناه من أن الحقائق السياسية هي إنعكاس صادق للحقائق المادية والبشرية، وبخصوص هذا المعنى بالنسبة للتجربة الأردنية في هذا المجال، تلاحظ لنا أن المرحلة الحزبية الراهنة فيها، بكل ميزاتها وعيوبها، هي مطابقة للظرف الموضوعي التاريخي الراهن، إلا أنه يجب العمل بأقصى سرعة وإخلاص على تطوير النظام الحزبي على أسس مثالية، توضع لها الخطط المناسبة، وتتضافر لها الجهود المثالية كذلك، حتى نضمن أن يكون تطورها متجهاً إلى الاتجاه الصحيح وهو المساهمة بكفاءة وموضوعية في الحياة السياسية، سواء من حيث تشكيل السلطات الحاكمة، أو العلاقة معها، وفيما بينها، والتوازن الدستوري المناسب في إطار كل ذلك، مع المحافظة التامة على الحقوق والحريات والحرمان العامة، إذ هذا هو النبراس الصحيح للتقدم النسبي مع الأنظمة الدولية المنافسة الأخرى، كما أن ذلك هو الذي يضمن داخلياً أن تكون الممارسة الحزبية عوناً على الرقابة الإدارية السليمة لا العكس.

وجلالة الملك عبدالله نفسه مدرك تماماً لأهمية العمل الحزبي من أجل النهوض بالأردن سياسياً وتمكين الشعب من ممارسة دوره في الحكم من خلال البرلمان، حتى إنه أثار في خطابه الذي ألقاه خلال الجلسة الافتتاحية لأعمال ملتقى الشباب 2011 " لنتحاور من أجل الأردن " نقاطاً هامة للحوار بين الأردنيين حول ماهية الأحزاب المطلوبة وطبيعة برامج عملها بحيث تكون برامج عملها شاملة تغطي جميع الجوانب وبحيث تتم المفاضلة بينها في ضوء برامجها.

كما لا يجب إعفاء الأحزاب الحالية ذاتها من أن تقوم بتفعيل التنسيق بينها وتوحيد البرامج الإصلاحية والتنمية، والعمل على بذل الجهد المشترك لكي تخرج بصياغة فعالة وعملية تكون لصالح الوطن والمواطن، بل وعليها توفير الوسائل الإعلامية بجميع أنواعها وأشكالها حتى يتمكن المواطن من المشاركة في التنمية السياسية التي ينادي بها قائد البلاد حسبما سبق(22).

---

<sup>22</sup> ( في ذات المعني : العراقي ندوة بعنوان : دور الأحزاب السياسية الأردنية تحت إشراف : أحمد أبو دلو – الجامعة الأردنية (راجع : أي محرك بحث : تحت عنوان : الأحزاب السياسية الأردنية ) .

## قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

- 1- د. أحمد سويلم العمري: أصول النظم السياسية المقارنة . هيئة الكتاب . 1977 .
- 2- د . أحمد سويلم العمري: مجال الرأي العام والإعلام . هيئة الكتاب المكتبة الثقافية (العدد 321 . 1975) .
- 3- د. أحمد درويش: الدولة ( نظريتها وتنظيمها ) - دار النهضة العربية - ط. 1969 .
- 4- د. الشافعي أبو راس: نظم الحكم المعاصرة ( دراسة مقارنة في أصول النظم السياسية ) - الجزء الأول ( النظرية العامة في النظم السياسية ) - عالم الكتب 1984 .
- 5- أحمد عطية: القاموس السياسي .
- 6- د. أنور رسلان: الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي (رسالة دكتوراه ) طبعة دار النهضة العربية . 1971 .
- 7- المستشار حمدي ياسين عكاشة: القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة ( المصري ) منشأة المعارف 1987 م .
- 8- د . رمزي الشاعر: النظم السياسية والقانون الدستوري (الجزء الأول . النظرية العامة للقانون الدستوري ) طبعة عين شمس . 1978 .
- 9- د. ريتشارد ميتشيل : الإخوان المسلمون . ترجمة عبد السلام رضوان ومني أنيس . مكتبة مدبولي ط . ثانية . 1985 .
- 10- د . زكريا سليمان بيومي: الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية (1928-1948) . ( رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث ) جامعة عين شمس ذو الحجة 1398 . نوفمبر 1978 . مكتبة وهبة . ط أولي 1399 . 1979 .
- 11- د. سعاد الشرفاوي: نسبية الحريات العامة وانعكاساتها علي التنظيم القانوني . دار النهضة العربية . 1979 .
- 12- د. سعاد الشرفاوي: القضاء الإداري . دار النهضة العربية 1984 م .
- 13- د. سليمان الطماوي . قضاء الإلغاء . دار الفكر العربي . ط . خامسة .
- 14- د. سليمان الطماوي : الوجيز في الإدارة العامة - دار الفكر العربي ط. 1980 م .
- 15- د. سليمان الطماوي ، النظرية العامة للقرارات الإدارية . دار الفكر العربي . ط . رابعة
- 16- أ/ ضياء الحاجري : إسرائيل من الداخل - مكتبة ابن سينا - 1992 .
- 17- د. عبد الحميد متولي : نظام الحكم في إسرائيل (وتشمل الكلام عن الأحزاب ومبادئها وآثار حرب أكتوبر عليها ) . منشأة المعارف . 1979 .
- 18- د. عبد الله الطويلة : الحياة النيابية الأردنية ومراحل تطورها - منشورات دائرة المطبوعات والنشر عام 2010 .
- 19- العراقي ندوة بعنوان : دور الأحزاب السياسية الأردنية تحت إشراف : أحمد أبو دلو - الجامعة الأردنية (راجع : أي محرك بحث : تحت عنوان : الأحزاب السياسية الأردنية).
- 20- د. عصام السعدي : التطور السياسي للأردن - ط 1 عام 1993 .

- 21- د. عمر محمد الشويكي : القضاء الإداري . دراسة مقارنة . دار الثقافة للنشر والتوزيع . ط . 1432 هجري . 2012 ميلادي . ص 87 وما بعدها .
- 22- د. فؤاد العطار : القانون الإداري - دار النهضة العربية 1966م .
- 23- د. فؤاد العطار : مبادئ علم الإدارة العامة . دار النهضة العربية . 1974 . ص 49 وما بعدها .
- 24- أ . فهد عبد الكريم أبو العثم : القضاء الإداري بين النظرية والتطبيق . دار الثقافة للنشر والتوزيع . ط . 2005 .
- 25- لواء أ.ح دكتور / فوزي طایل : النظام السياسي في إسرائيل . مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية . سلسلة الدراسات الخامسة 1989 .
- 26- ليسلي لبيسون : الحضارة الديمقراطية . تعريب فؤاد مويساني وعباس العمر . لطبعة جامعة أوكسفورد عام 1964م - منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت .
- 27- د. محسن أحمد الخضيرى . التفاوض . مكتبة الأنجلو المصرية . 1988 .
- 28- د. محمد زيدان . النظم السياسية المعاصرة . دار النهضة العربية .
- 29- د. محمد مصالحة : التجربة الحزبية السياسية في الأردن - دار وائل للطباعة والنشر - ط1 عام 1999 .
- 30- مركز القدس للدراسات السياسية : الأحزاب السياسية الأردنية - ط . 2003 .
- 31- د. نواف كنعان : القضاء الإداري الأردني . الآفاق المشرقة ناشرون . ط . رابعة 1433 هجري . 2012 ميلادي .
- 32- د. نعمان أحمد الخطيب : مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة العدل العليا في خمسة وعشرين عاما ( 1972 - 1997 ) - المكتبة القانونية ( 376 ) .
- 33- د . نعيم عطية والأستاذ حسن الفكهاني : الموسوعة الإدارية الحديثة (تحت إشرافه ) . الدار العربية للموسوعات ط . أولي 1986م .
- 34- د. هانى الدريبي : نظام الشوري الإسلامي مقارناً بالديمقراطية النيابية المعاصرة - ط . 1991 - مكتبة ومطبعة الطوبجي .
- 35- د. هانى الدريبي : الأساليب المختلفة للتنظيم الإداري ( المركزية والمركزية ) - محاضرات لطلبة الماجستير - قسم القانون والاقتصاد بعهد البيئة - جامعة عين شمس .
- 36- د. هانى الدريبي : حقوق وواجبات الموظف العام (محاضرات ألقيت بقسم الدراسات العليا . كلية الحقوق جامعة القاهرة ) 2011- 2012 .
- 37- هتلر ( أدولف ) : كفاحي ( حياته ، أفكاره ، مبادئه ، أهدافه ) : ( ترجمة وإعداد وتلخيص أمل رواش ) - مكتبة ابن سينا - ط . 2005 - ص 24 ، 25 .

ثانيا : باللغات الأجنبية :

1-Burdeau , Georges : Droit constitutionnel et institutions politiques , paris, 1980.

- 2- De Laubadère , Andr' :Traité de droit administratif , paris , 1976 .
- 3 - Duverger ,Maurice :Institutions politiques et droit constitutionnel , paris ,1980 .
- 4- Duverger ,Maurice :Les partis politiques , paris ,1976.
- 5- Valin :Les partis politiques contre la Republique , paris 1948 .
- 6- Vedel , Georges : ( avec le collaboration de Delvolvé , pierre ) Droit Administratif , France , 1980 .

ومن محركات البحث :

[www.hizb-ut-tahrir.org](http://www.hizb-ut-tahrir.org)